

التوجهات الاستراتيجية لرفع جاذبية إدارة الأصول في المملكة



المحتويات

03

المقدمة

04

الوضع الراهن لصناعة إدارة الأصول

09

الفرص ومكامن التطوير

19

التوجهات الاستراتيجية لدعم نمو صناعة إدارة الأصول

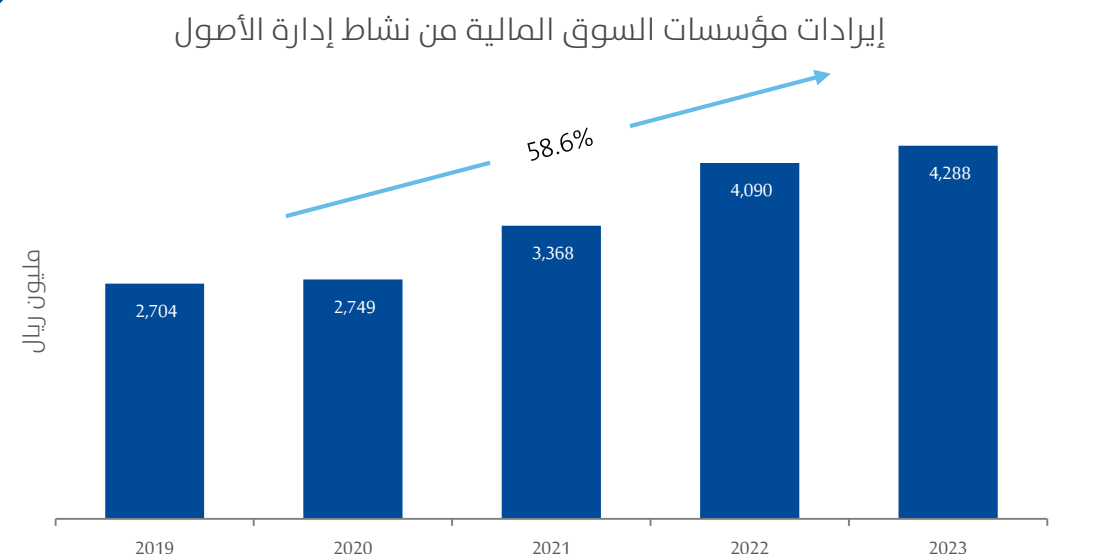
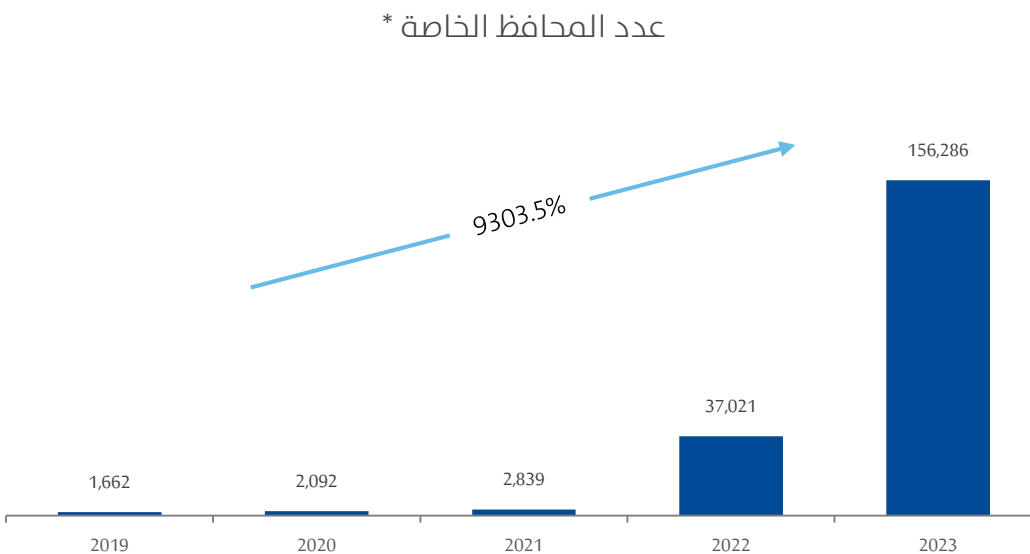
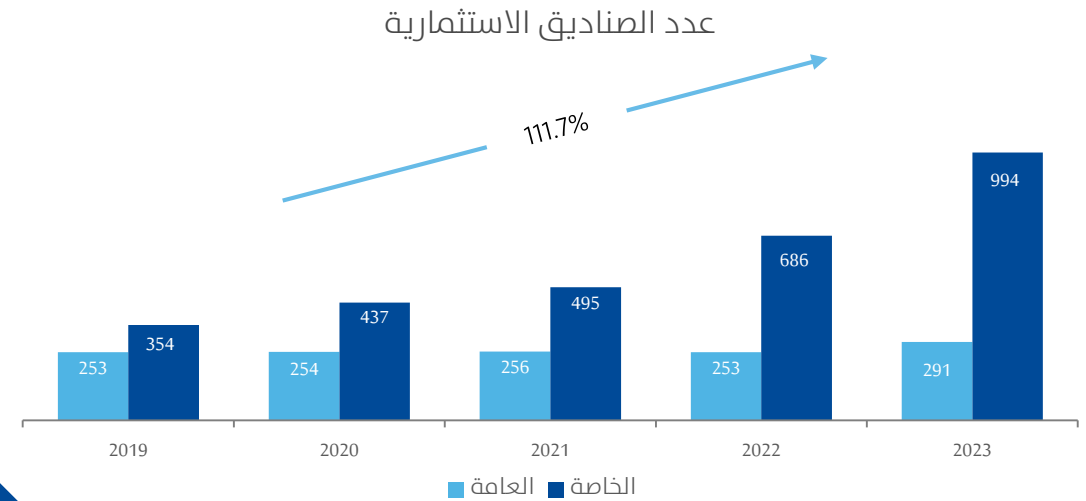
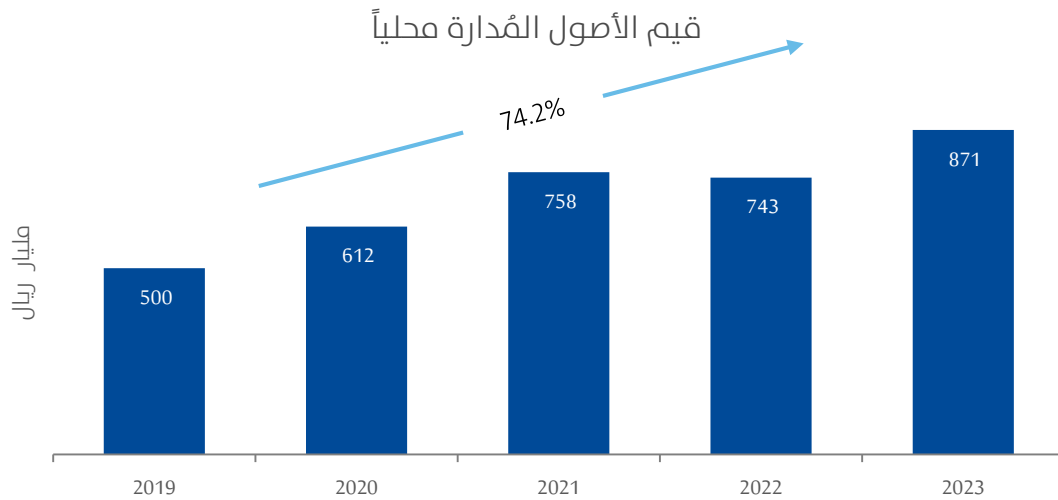
المقدمة

تولي هيئة السوق المالية أهمية قصوى لصناعة إدارة الأصول بصفتها أحد أعمال الأوراق المالية الرئيسية التي تنظمها الهيئة ومن أهم مصادر الاستثمار المؤسسي؛ إذ تسهم هذه الصناعة في توفير منتجات استثمارية متنوعة، وإدارة مهنية لأصول العملاء، ورفع للممارسات المهنية والسلوك المؤسسي في السوق. وانطلاقاً من دور الهيئة في دعم وتطوير السوق المالية ومؤسساتها، تسلط هذه الوثيقة الضوء على تحليل الوضع الراهن، والأداء التاريخي لصناعة إدارة الأصول، وفرص ومكامن تطوير الصناعة وذلك من خلال مراجعة التنظيمات واللوائح التنفيذية الحالية والآليات المتاحة للصناديق الاستثمارية أخذاً بالاعتبار أبرز الممارسات العالمية. وتخلص الوثيقة إلى استعراض أبرز توجهات الهيئة الاستراتيجية لدعم نمو صناعة إدارة الأصول.

أولاً: الوضع الراهن لصناعة إدارة الأصول



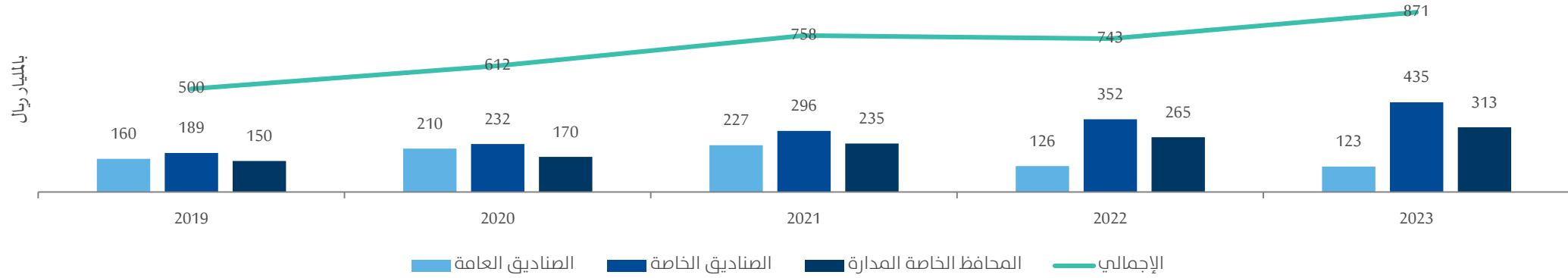
يظهر من الأداء التاريخي لأبرز مؤشرات أداء الصناعة ارتفاع قيم الأصول المُدارة، وعدد الصناديق الاستثمارية، والمحافظ الخاصة، مما ساهم في نمو إيرادات مؤسسات السوق المالية من نشاط إدارة الأصول



* تشمل محافظ شركات التقنية المالية المرصحة تحت نشاط المستشار الآلي.

تشير الإحصاءات إلى اتجاه تصاعدي في قيم أصول الصناديق والمحافظ الخاصة، وتُظهر كذلك نمواً متسارعاً في عدد المحافظ الخاصة

إجمالي قيم الأصول المُدارة

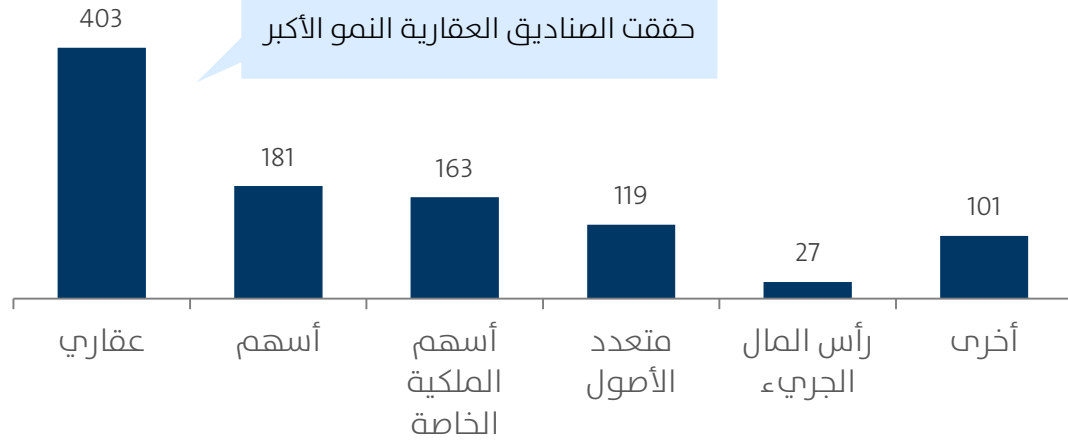


عدد المحافظ الخاصة المُدارة وإجمالي أصولها مصنفةً بحسب الفئة الاستثمارية (مليون ريال سعودي)

إجمالي أصول المحافظ الخاصة المُدارة بحسب الفئة الاستثمارية							العام
الإجمالي	أخرى	صناديق الاستثمار	أدوات دين	أسهم عالمية	أسهم محلية	عدد المحافظ	
150,347	41,179	48,247	4,112	2,188	54,621	1,662	2019
169,748	46,030	45,275	6,507	3,276	68,660	2,092	2020
234,775	46,803	40,540	9,321	3,081	135,030	2,839	2021
265,219	61,417	62,280	11,803	8,754	120,966	37,021	2022
313,034	123,312	20,837	16,685	11,555	140,645	156,286	2023

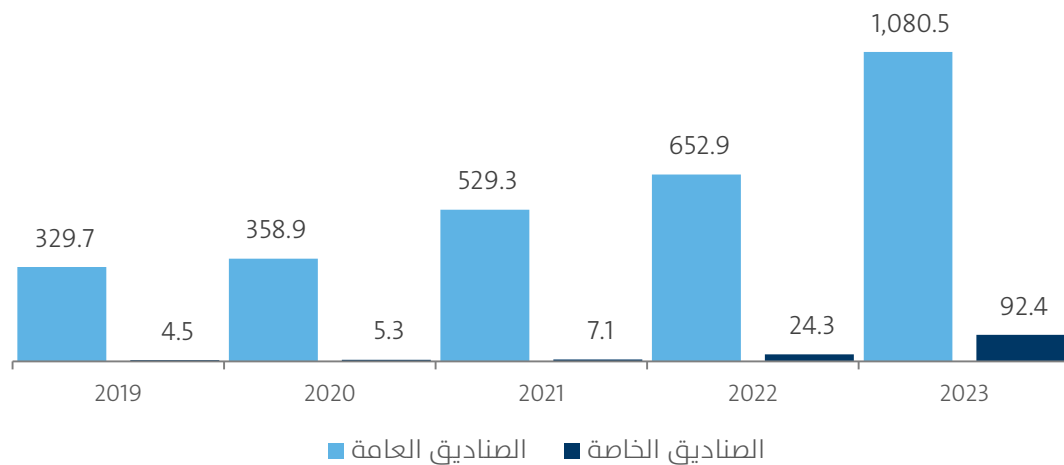
نمت الصناديق العامة والخاصة بشكل مطرد؛ فارتفع عدد هذه الصناديق وعدد المشتركين فيها خلال الفترة الماضية، وبخاصة الصناديق الخاصة؛ إذ شكّلت ما نسبته 77% من إجمالي عدد الصناديق

عدد الصناديق الخاصة حسب فئة الأصول



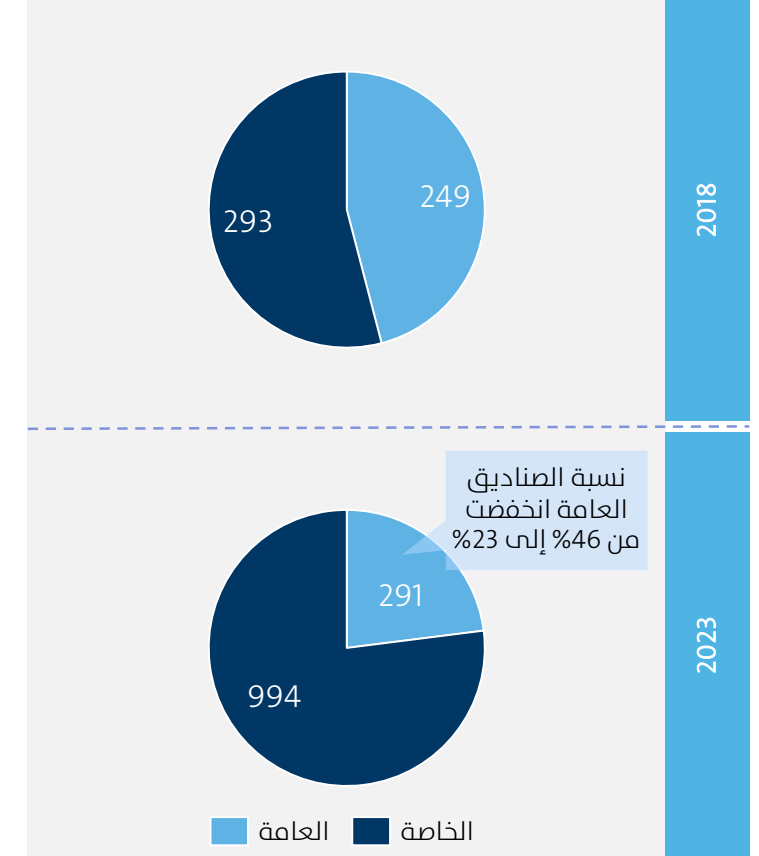
توزع الصناديق الخاصة بحسب فئة الأصول بنهاية (عدد) 2023م

عدد المشتركين (بالألف)



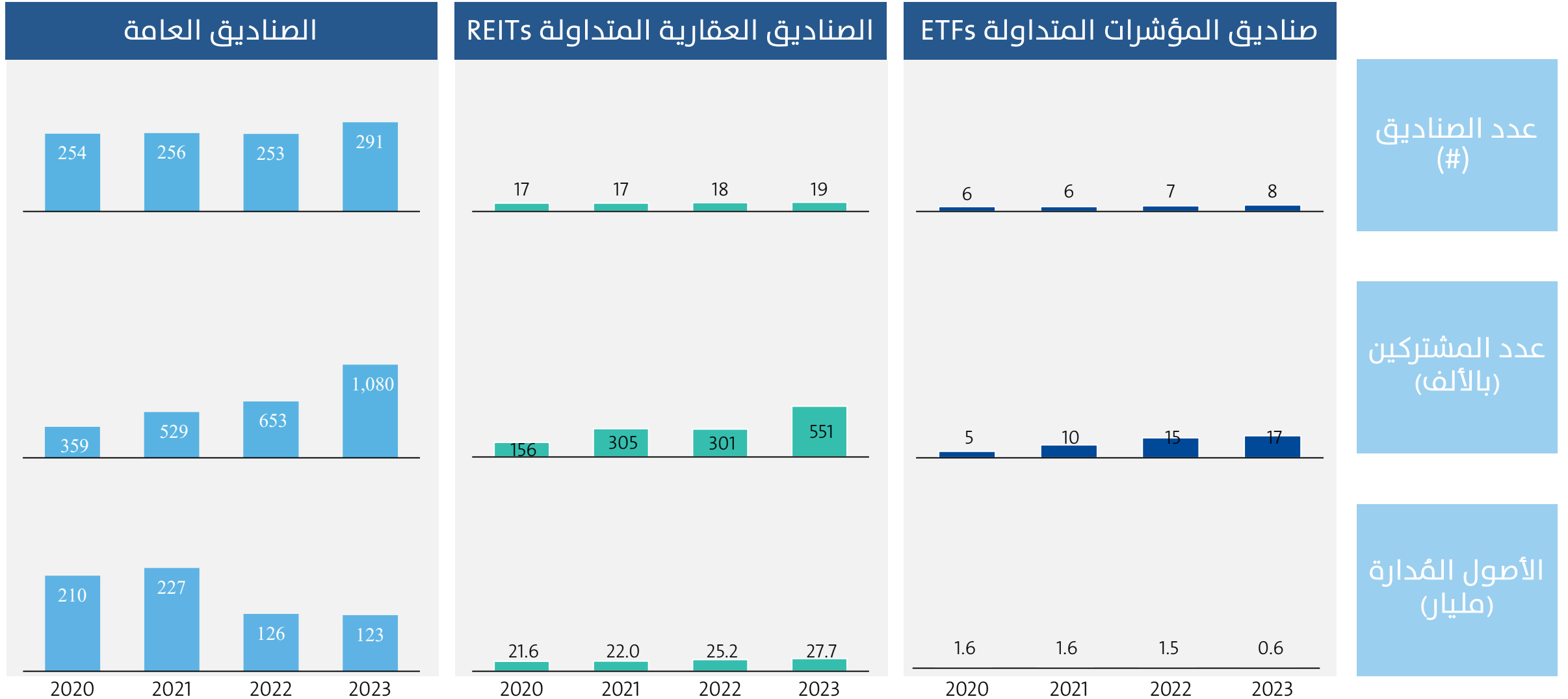
نمو عدد المشتركين في الصناديق العامة والخاصة

عدد الصناديق العامة وعدد الصناديق الخاصة



نسبة الصناديق العامة انخفضت من 46% إلى 23%

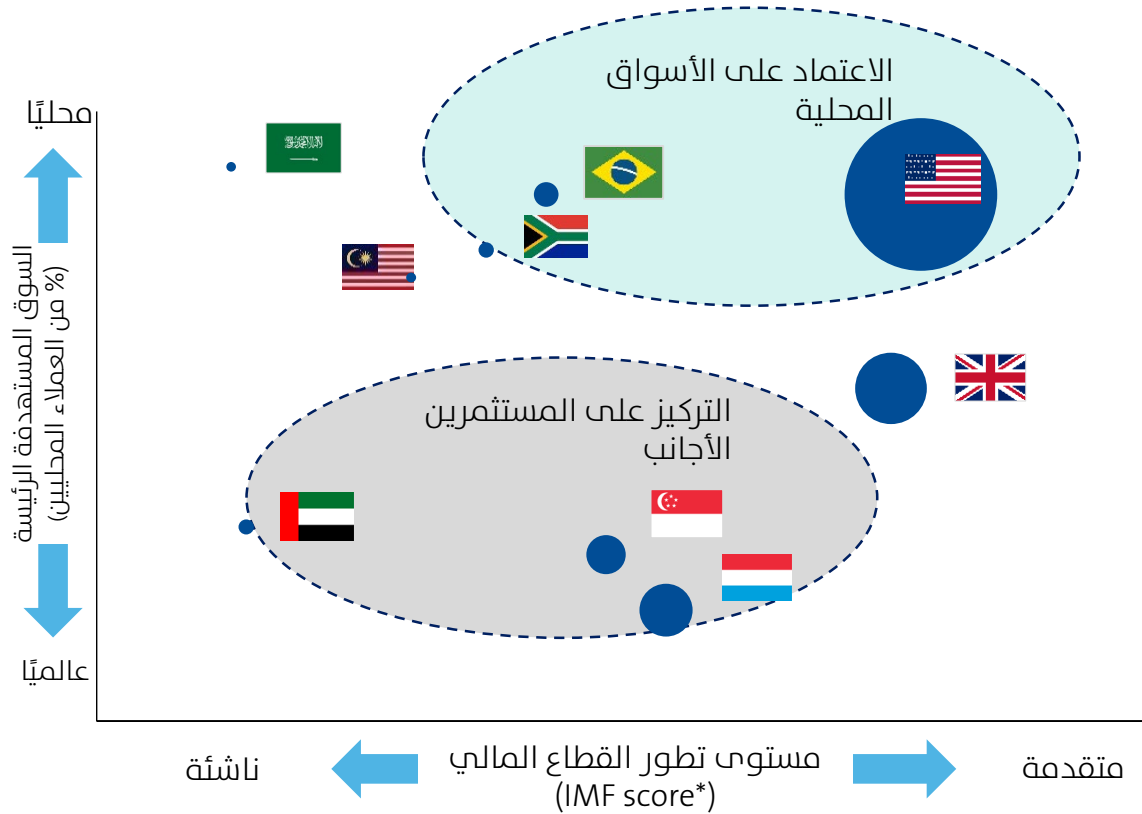
أيضاً ازداد عدد الصناديق وعدد المشتركين في صناديق المؤشرات المتداولة والصناديق العقارية المتداولة والصناديق العامة الأخرى



ثانياً: الفرص ومكامن التطوير



بمراجعة أبرز الممارسات الدولية، يُلاحظ وجود نهجين أساسيين لتطوير قطاع إدارة الأصول: (1) الاعتماد على الأسواق المحلية. (2) التركيز على المستثمرين الأجانب



● حجم سوق إدارة الأصول – ويشمل المراكز الحرة في دول العينة

عوامل النجاح الرئيسة للنهج الأول

- حجم السوق المحلية (ارتفاع العدد السكاني، واقتصاد متطور).
- مجموعة واسعة من الأوراق المالية المتاحة.
- حوافز للاستثمار في منتجات إدارة الأصول، مثل:
 - حوافز ضريبية على الاستثمارات طويلة الأجل (أو في قطاعات معينة).
 - برامج الادخار الإلزامي للتقاعد.

عوامل النجاح الرئيسة للنهج الثاني

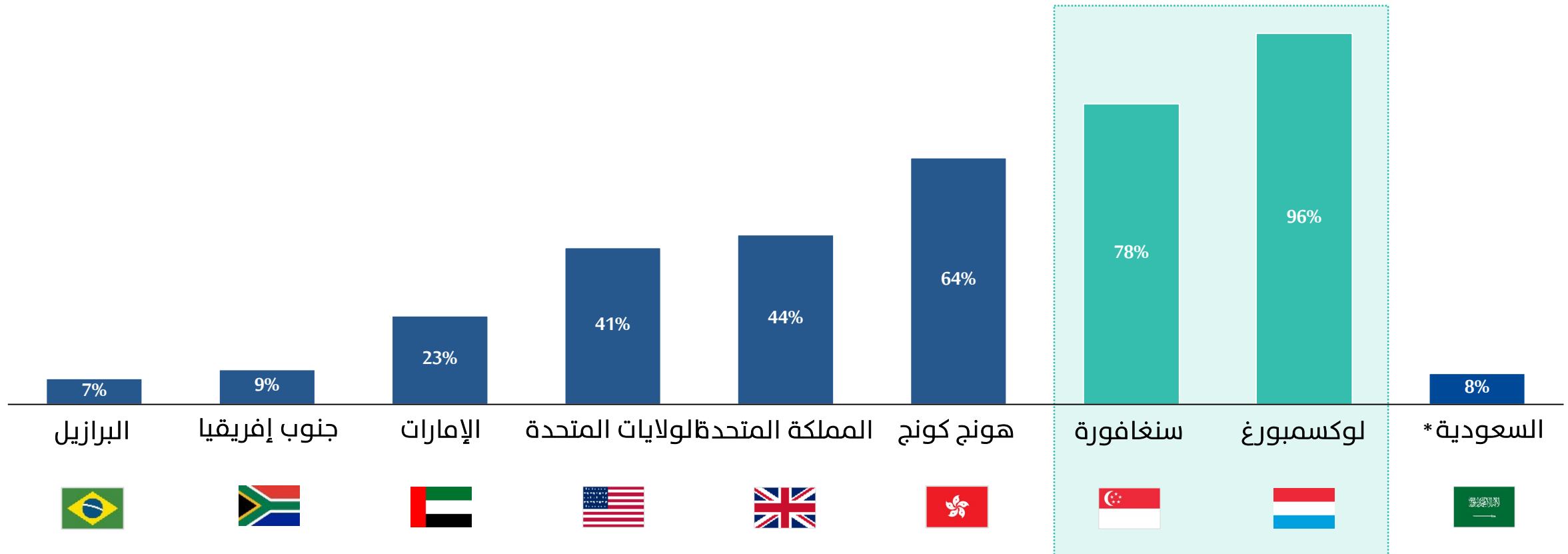
- إطار تنظيمي واضح متوافق مع أفضل الممارسات العالمية.
- تطبيق "قانون العموم" أو الـ (common law) المتعارف عليه دولياً.
- نظام مُحكم لخدمة إدارة الأصول.
- وجود اتفاقيات الترخيص البيني Passporting للأسواق المجاورة (الاتحاد الأوروبي، جنوب شرق آسيا).
- بيئة ملائمة للوصول إلى الأسواق الأجنبية الكبيرة.

بمقارنة الدول بناءً على نسبة الأصول المدارة التي منشؤها من خارج الدولة، يتضح استقطاب دولتي لوكسمبورغ وسنغافورة لحصة كبيرة من الصناديق الاستثمارية الأجنبية

تستهدف الهيئة تطوير البيئة التنظيمية لتحسين البنية التحتية لصناعة إدارة الأصول بما يحفز الصناديق الاستثمارية الأجنبية ويدعم نمو الصناعة.



نسبة الملكية الأجنبية من الأصول المدارة



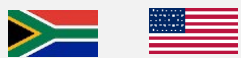
* البيانات تشمل الصناديق العامة فقط، وتجدر الإشارة إلى أن 86.4% من قيمة الأصول المدارة الأجنبية تعود لمقيمين في المملكة المصدر: Strategy &، جميع البيانات لعام 2020م إلا في حال توفر بيانات أحدث

تختلف الممارسات العالمية للسماح بتوزيع الصناديق الأجنبية؛ فعلى سبيل المثال تتمتع المملكة المتحدة ولوكسمبورغ بمرونة أعلى بالمقارنة مع الولايات المتحدة

أكثر تحفظاً

أكثر مرونة

- الولايات المتحدة: لا يُسمح للصناديق الأجنبية بتوزيع وحداتها (قد يكون هناك استثناءات). وربما يكون للصناديق الأجنبية الموزعة في الولايات المتحدة الأمريكية متطلبات ضريبية غير محببة للمستثمرين المحليين.
- جنوب إفريقيا: النظام المحلي في جنوب إفريقيا أكثر صرامة من أنظمة الدول المجاورة؛ فعلى سبيل المثال: لا تستطيع صناديق UCITS أن تستوفي شروط التسجيل في جنوب إفريقيا.



- سنغافورة: يُسمح بتوزيع الصناديق الأجنبية بعد موافقة الجهة المشرّعة، ويُتطلب وجود ممثل محلي، ويجب أيضاً على مدير الصندوق استيفاء متطلبات إدارة أصول بقيمة لا تقل عن 1,400 مليون ريال سعودي أو ما يعادلها.
- البرازيل: يقتصر توزيع الصناديق الأجنبية على الكيانات الاستثمارية المقيمة في البرازيل.
- المملكة: يُسمح بتوزيع الصناديق الأجنبية بعد استيفاء المتطلبات التنظيمية، ويُسمح أيضاً لعملاء التجزئة بالاستثمار بما لا يتجاوز 200 ألف ريال سعودي.



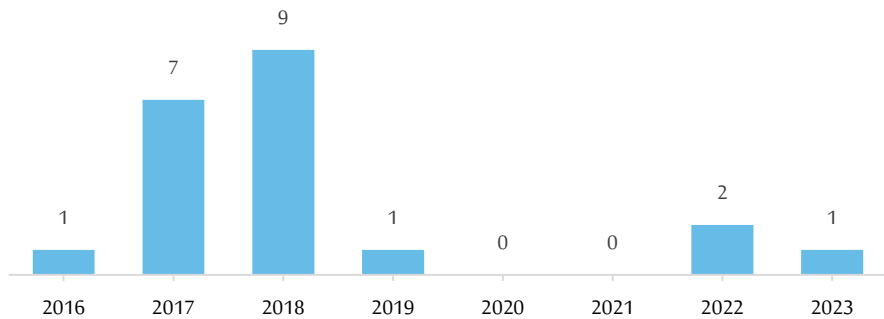
- لوكسمبورغ: يُسمح بتوزيع الصناديق الأجنبية بعد موافقة الجهة المشرّعة، علاوة على أنه لا يُتطلب وجود ممثل محلي.
- المملكة المتحدة: يُسمح بتوزيع الصناديق الأجنبية بعد موافقة الجهة المشرّعة.
- الإمارات: يُسمح بتوزيع الصناديق الأجنبية بعد موافقة الجهة المشرّعة.



تخفيف القيود والمتطلبات النظامية على توزيع الصناديق الأجنبية يتطلب مراعاة الآثار المحتملة على صناعة الأصول المحلية

بالاطلاع على الممارسات الدولية، تظهر الحاجة إلى إتاحة أدوات تمويل إضافية لصناديق الاستثمار العقارية المتداولة، أخذاً بالاعتبار تباطؤ عمليات الإدراج خلال السنوات الخمس الماضية

عمليات إدراج الصناديق الاستثمارية العقارية المتداولة



يُلاحظ وجود طلب مؤسسي محدود على إدراجات صناديق الاستثمار العقارية، على النقيض من الطلب القوي على الاكتتابات العامة الأولية للأسهم.

تسعى الهيئة إلى تعزيز دور صناديق الاستثمار العقارية المتداولة في دعم نمو إدارة الأصول والارتقاء بالاستثمار المؤسسي من خلال تطوير وتحسين الإطار التنظيمي للصناديق الاستثمارية.

إتاحة
آليات
تمويل
الصنادي
ق

الممارسات العالمية للأطر النظامية المتعلقة بصناديق الاستثمار العقارية المتداولة:










الدولة	إصدار الصكوك أو السندات لصناديق الاستثمار العقارية المتداولة	زيادة رأس المال *	حقوق أولوية لصناديق الاستثمار العقارية المتداولة	تحويل الصناديق إلى صناديق استثمار عقارية متداولة
	x	x	x	x
	✓	✓	-	x
	✓	✓	✓	x
	✓	✓	✓	x
	✓	✓	✓	x
	✓	-	✓	x
	✓	✓	✓	x

* تسمح التنظيمات الحالية في المملكة بزيادة رأس المال لغرض الاستحواذ على الأصول فقط

لا تخضع اكتتابات الصناديق العقارية المتداولة في السوق السعودية لآليات بناء سجل الأوامر والتعهد بالتغطية

تسعى الهيئة إلى تعزيز دور السوق المالية في تكوين رؤوس الأموال، وإلى الارتقاء بآلية التسعير وتطوير معايير التخصيص؛ من خلال سعيها إلى تطوير السوق، ودعم حماية المستثمرين، وتحسين البيئة التنظيمية.

الممارسات العالمية لبناء سجل الأوامر والإدراج المباشر لصناديق الاستثمار العقارية المتداولة:

الدولة	بناء سجل الأوامر		متعهد التغطية	الإدراج المباشر
	متاح	إلزامي	إلزامي	متاح
	x	x	x	x
	✓	x	x	✓
	✓	x	x	✓
	✓	x	x	x
	✓	x	x	✓
	✓	x	x	x
	✓	x	x	x
	✓	x	x	✓
	✓	x	x	✓

بناء سجل الأوامر

- عملية بناء سجل الأوامر (Book-Building) لا تُعدّ إلزامية في أيّ من القوانين المنظمة في الدول الأخرى.
- تشجّع الجهات التنظيمية على التفاعل مع المستثمرين منذ مرحلة مبكرة جداً؛ لتقليل احتمال عدم نجاح عملية الاكتتاب.
- يُطلب من متعهد التغطية إعداد تقييم مستقل (أو تعيين شركة تقييم من الباطن)، وأخذ الالتزام المؤكد (Firm Commitment) على أسهم الاكتتاب العام؛ لضمان مواءمة المصالح.

أبرز الإيجابيات والسلبيات في حال إتاحة خيار التعهد بالتغطية وبناء سجل الأوامر عند طرح صناديق الاستثمار

العقارية المتداولة:

إلزامية بناء سجل الأوامر

- رفع مستوى الشفافية.
- احتمالية عدم نجاح الإدراج فئيلة؛ إذ سبق التأكد من رغبة المستثمرين في الاكتتاب.
- معايير عالية للفحص النافى للجهالة.

متعهد التغطية

- يوجد دافع قوي لمحافظة متعهد التغطية على عدم تضخم الأسعار.
- معايير عالية للفحص النافى للجهالة.

الإيجابيات

- قد تستغرق عملية بناء سجل الأوامر وقتاً طويلاً مع وجود العديد من الأطراف ذات العلاقة.
- ربما يحصل كبار المستثمرين على الحصة الكبرى من الإصدارات، مما يقلل فرص حصول عملاء التجزئة على نصيب عادل منها.

- ارتفاع تكاليف رسوم متعهد التغطية.
- قد لا يمكن تقليل حجم المخاطر المرتبطة بتضخم الأسعار بشكل كامل عند وجود طلب عالي من عملاء التجزئة.

السلبيات

يُعَدُّ تنويع المنتجات الاستثمارية والآليات المتاحة في السوق المالية جاذباً لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وتعمل الهيئة على توفير بيئة تنظيمية تحفز على طرح منتجات استثمارية جديدة وتطبيق آليات العمل في السوق وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وذلك بما يتناسب مع نضج السوق المالية

الممارسات العالمية لأنواع الصناديق الاستثمارية والهياكل المتاحة للمستثمرين

- **الصناديق العامة:** أي صندوق استثمار مؤسس في المملكة ويمكن طرح وحداته من قبل مدير الصندوق على مستثمرين في المملكة وفقاً لأحكام الباب الرابع من لائحة صناديق الاستثمار بأي طريقة غير الطرح الخاص.
 - **الصناديق الخاصة:** أي صندوق استثمار مؤسس في المملكة وليس صندوقاً عاماً ويمكن طرح وحداته على مستثمرين في المملكة وفقاً لأحكام الباب الخامس من لائحة صناديق الاستثمار.
-
- **شركات استثمارية مسجلة:** تُعرض للعامة، وقد تكون صناديق مفتوحة أو مغلقة، أو صناديق مؤشرات متداولة، أو صناديق استثمارية بديلة.
 - **الصناديق الخاصة:** تتميز بانخفاض القيود النظامية.
-
- **صناديق استثمارية مؤسدة وفقاً للإطار التنظيمي الأوروبي الموحد (UCITS):** يمكن الاستثمار فقط في أنواع محددة من الأوراق المالية القابلة للتحويل، وأدوات أسواق النقد، ووحدات في بعض من الصناديق الاستثمارية المنظمة، والمشتقات والودائع.
 - **صناديق استثمار لا تتبع الإطار التنظيمي الأوروبي الموحد (NURS):** يمكن الاستثمار ببعض أنواع الاستثمارات التي لا يمكن لـ UCITS الاستثمار فيها، كالعقارات ووحدات الصناديق الاستثمارية غير المنظمة.
 - **صناديق مخصصة للمستثمر المؤهل (QIS):** يمكن الاستثمار في مجموعة متنوعة من الاستثمارات، تشمل العقارات والمعادن الثمينة.
 - **صناديق الأصول طويلة الأجل (LTAF):** يمكن الاستثمار في أصول طويلة الأجل وذات سيولة منخفضة.
-
- **صناديق استثمارية معتمدة:** يمكن لعلماء التجزئة الاستثمار في هذا النوع من الصناديق، وتشمل الصناديق الاستثمارية، وصناديق المؤشرات المتداولة، وصناديق الاستثمار العقارية المتداولة.
 - **صندوق استثماري مسجل:** تُعرض للعلماء المؤهلين والعلماء المؤسستيين، وقد تكون صناديق تحوط أو ملكية خاصة أو عقارية أو استثمار جريء.
-
- **الصناديق العامة:** صندوق استثمار (مفتوح أو مغلق) يُطرح للاكتتاب على جمهور المستثمرين.
 - **الصناديق الخاصة:** صندوق استثمار (مفتوح أو مغلق) يُطرح للاكتتاب على المستثمر المحترف أو الطرف النظير.

بدراسة الممارسات الدولية لفئات الأصول المتاحة للصناديق العامة، يتبين : (1) معاملة عملاء التجزئة بشكل مماثل لمعظم الجهات التشريعية الأخرى. (2) يمكن لعملاء التجزئة المشاركة في الفرص الاستثمارية من خلال هياكل استثمارية ذات متطلبات تنظيمية مرتفعة، وتتمتع بسيولة عالية. (3) غالباً ما تكون الاستثمارات في الأصول ذات الهياكل الاستثمارية المعقدة أو الأصول قليلة السيولة للمستثمرين المؤهلين والمؤسسيين

الممارسات العالمية لفئات الأصول المتاحة للصناديق العامة:								
صندوق استثمار جريء	صندوق ملكية خاصة	صندوق عقاري	صندوق مؤثر متداول / صندوق عقاري متداول	صندوق استثماري				
-	-	-	✓	✓	✓	الصناديق عامة		
-	-	-	✓	✓	✓	شركات استثمارية مسجلة		
✓	-	-	✓	✓	✓	UCITS		
-	-	-	✓	✓	✓	UK UCITS/NURS		
-	-	-	✓	✓	✓	الصناديق عامة		
-	-	-	✓	✓	✓	صندوق استثماري معتمد		
-	-	-	✓	✓	✓	الصناديق الاستثمارية		
-	-	-	✓	✓	✓	الصناديق الاستثمارية		
✓	-	-	✓	✓	✓	صناديق عملاء التجزئة		

من أبرز ملامح تطور صناعة إدارة الأصول عالمياً تقديم هياكل صناديق جديدة لمساعدة مديري الصناديق على إدارة الأصول بطريقة أكثر كفاءة

الصناديق المغذية الرئيسية (Master-feeder fund)

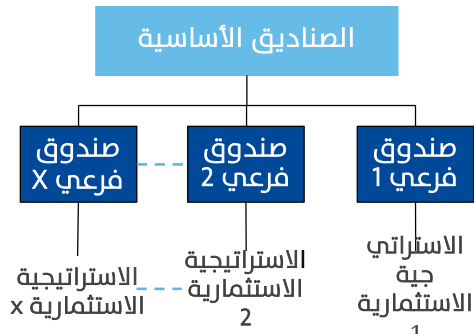
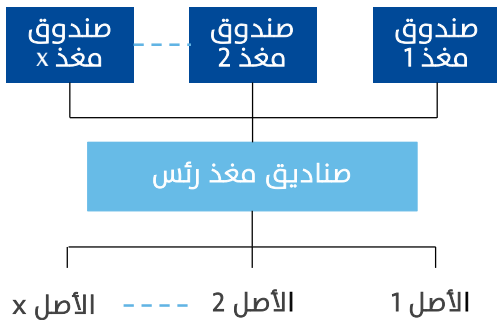
- الصناديق المغذية هي صناديق استثمارية منظمة تمثل كياناً قانونياً مستقلاً، ولكل صندوق مغلّد مديره الخاص. والصناديق المغذية الرئيسية هي أيضاً صناديق منظمة.
- تسمح هياكل الصناديق المغذية الرئيسية للصناديق المغذية بأن تستخدم نفس استراتيجية الاستثمار وتدار كجزء من استثمار أكبر.
- تُستخدم هذه الصناديق لتوزيع الصندوق المغذي الرئيس في أسواق خاضعة لجهات رقابية مختلفة وولايات رقابية متعددة.

الصناديق الأساسية (Umbrella fund)

- الصناديق الأساسية والصناديق الفرعية هي صناديق استثمارية منظمة تمثل كياناً قانونياً مستقلاً.
- يمكن تعيين مزودي خدمات مختلفين للصناديق الأساسية والفرعية.
- تتيح الصناديق الأساسية للمستثمرين نقل ملكية وحداتهم ما بين الصناديق الفرعية التابعة لنفس الصندوق الأساسي.

الممارسات العالمية لبعض هياكل الصناديق المتاحة:

الصناديق الصغيرة الحجم	صناديق المؤشرات المتداولة النشطة (Active ETFs)	الصناديق الأساسية (Umbrella fund)	الصناديق المغذية الأساسية (Master-feeder fund)
x	x	x	x
x	✓	✓	✓
x	✓	✓	✓
x	✓	✓	✓
x	✓	✓	✓
x	✓	✓	✓
x	x	✓	✓
x	x	✓	✓
x	x	✓	✓



تتيح الصناديق الأساسية (Umbrella funds) والصناديق المغذية الرئيسية (Master-feeder fund) لمديري الصناديق القدرة على تجميع الأموال وإدارة الصناديق بطريقة أكثر كفاءة.

توصي أغلب التنظيمات العالمية بأن يكون أمين الحفظ مستقلاً عن مدير الصندوق للصناديق العامة؛ وذلك لتفعيل دور أمين الحفظ في حفظ أصول الصندوق واطمان حماية أعلى للمستثمرين.

الممارسات العالمية المتعلقة بمتطلب تعيين أمين حفظ

بحسب نوع الصندوق

- يجب على مدير الصندوق تعيين أمين حفظ للصناديق الاستثمارية العامة.
- لا يُعدّ متطلب تعيين أمين الحفظ إلزامياً لصناديق الأصول البديلة غير المنظمة التي يديرها مديرو صناديق مرخص لهم.



- يجب على مدير الصندوق تعيين أمين حفظ مستقل للصناديق الاستثمارية.



- يجب تعيين أمين حفظ مستقل للصناديق الاستثمارية التي تستثمر في الأوراق المالية المدرجة والعقارات وصناديق التحوط.
- لا تتطلب صناديق الأصول البديلة (مثل صناديق أسهم الملكية الخاصة) غير المنظمة من الجهة التشريعية تعيين أمين حفظ.



بحسب فئة الأصول

- يجب على الصناديق الاستثمارية وصناديق التحوط وصناديق المؤشرات المتداولة تعيين أمين حفظ مستقل.
- لا يُشترط على صناديق الملكية الخاصة وصناديق رأس المال الجريء والصناديق العقارية تعيين أمين حفظ.



- يجب على مدير الصندوق تعيين أمين حفظ مستقل للصناديق الاستثمارية.
- إذا كانت فئة الصندوق (رأس مال جريء) أو (صندوق عقاري)، فيمكن تعيين أمين حفظ غير مستقل.



ثالثاً: التوجهات الاستراتيجية لدعم نمو صناعة إدارة الأصول



التوجهات الاستراتيجية لدعم نمو صناعة إدارة الأصول

ستمضي الهيئة في العمل على تطوير مكونات البيئة الاستثمارية وتسهيل سبل الاستثمار، بما يسهم في رفع جاذبية وكفاءة السوق المالية السعودية ويعزز من تنافسيتها إقليمياً ودولياً. ولتحقيق هذه الغاية، ستعمل على تنويع المنتجات الاستثمارية، وتبني الممارسات الدولية في الأسواق المالية، وتعزيز إدارة الأصول والاستثمار المؤسسي دعماً لاستقرار السوق، وبما يمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات مدروسة. ولقياس أداء استراتيجياتها، ستتابع الهيئة حجم الأصول المدارة، وعدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية العامة والخاصة، ونسبة حجم الأموال المجموعة لصناديق الأصول البديلة إلى إجمالي التمويل العام.

وفي سبيل دعم نمو صناعة إدارة الأصول، ستعمل الهيئة على المبادرات التالية:

#	المبادرة	هدف المبادرة
1	تمكين تأسيس هياكل صناديق ذات مرونة أعلى	تهدف المبادرة إلى دراسة الأطر النظامية لتأسيس هياكل لصناديق استثمارية ذات مرونة أعلى.
2	تقييم القيود الاستثمارية والتنظيمية للصناديق الاستثمارية	تهدف المبادرة إلى تقييم القيود الاستثمارية والتنظيمية المطبقة، وتبني أفضل الممارسات العالمية؛ لغرض تطويرها في لائحة صناديق الاستثمار ولائحة صناديق الاستثمار العقاري.
3	رفع كفاءة حوكمة الصناديق الاستثمارية ومسؤوليات أعضاء مجالس الإدارة	تسعى هذه المبادرة إلى رفع كفاءة حوكمة الصناديق الاستثمارية بما يساعد على حماية مصالح المستثمرين والأطراف ذوي العلاقة مع إضفاء المزيد من الشفافية والثقة. كذلك تسعى إلى رفع كفاءة مسؤوليات أعضاء مجالس الإدارة بما يسهم في إدارة أموال العملاء بشكل فعال ويحقق أقصى فائدة ممكنة للمستثمرين.
4	تمكين الاشتراك في الصناديق الاستثمارية العامة من خلال المحافظ الإلكترونية	إتاحة المزيد من آليات الاشتراك في الصناديق العامة؛ عن طريق التمكين من الاشتراك في الصناديق العامة من خلال المحافظ الإلكترونية تسهيلاً للوصول إلى الصناديق الاستثمارية.
5	تطوير الأطر التنظيمية لزيادة وتخفيض إجمالي قيمة أصول صناديق الاستثمار المغلقة العامة والمتداولة	تطوير الأطر التنظيمية لزيادة وتخفيض إجمالي قيمة أصول صناديق الاستثمار المغلقة العامة والمتداولة بما يعزز من تنافسيتها وجاذبيتها.
6	تطوير الإطار التنظيمي لإصدار الصكوك وأدوات الدين من قبل الصناديق العقارية المغلقة المتداولة	ترمي هذه المبادرة إلى تمكين الصناديق الاستثمارية من طرح جميع أنواع الصكوك وأدوات الدين، وفتح المجال للصناديق الاستثمارية لإيجاد مصادر تمويل أخرى غير البنوك وشركات التمويل.
7	تقييم مستندات طلبات طرح الصناديق الاستثمارية ومحتوياتها	تقييم مستندات طلبات طرح الصناديق الاستثمارية، ومحتويات شروط وأحكام الصناديق الاستثمارية؛ لتحديد جوانب التطوير والتمكين.
8	تقييم متطلبات الالتزامات المستمرة وافصاحاتها للصناديق الاستثمارية، وإجراءات الإعلانات الخاصة بالصناديق الاستثمارية	تسعى المبادرة إلى تقييم متطلبات الإفصاح للسوق الواردة في لائحة صناديق الاستثمار ولائحة صناديق الاستثمار العقاري، بما يعزز مستوى الشفافية والإشراف، ويضمن توفير معلومات كافية بما يمكن مالكي الوحدات من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على بصيرة.
9	تطوير المتطلبات التنظيمية للصناديق الاستثمارية	دراسة وتعديل عدد من الأحكام النظامية في لائحة صناديق الاستثمار ولائحة صناديق الاستثمار العقاري في ضوء أفضل الممارسات العالمية، ومن ذلك بحث مدى مناسبة السماح لمؤسسات السوق المالية المرخصة لممارسة نشاط إدارة الاستثمارات بتوزيع صناديقها الأجنبية في المملكة؛ لغرض رفع تنافسية صناعة إدارة الأصول في المملكة.

مع خالص الشكر

